

## الفقر ... من أسلحة الدمار الشامل

في حفل علمي نظّمته جامعة القاهرة، وتحت قبتها المميزة بالقاعة الرئيسية كان حفل تكريم للعالم الدكتور محمد البرادعي أمين عام الوكالة العالمية للطاقة الذرية.

ولقد جذب انتباهي في كلمته أثناء الحفل أنه قال:

( لقد تغير مفهوم الأمن القومي؛ ليشمل توفير الحياة الكريمة للأفراد، وهذا جزء أساسي... والفقر أصبح يمثل سلاح دمار شامل بجانب الأسلحة النووية...).

هذه العبارة الرائعة.. المهمة.. قبل أن أستخدمها كمدخل لموضوعنا اليوم حول الفقر، فإنني أقدمها للحكومات العربية بإضافة مهمة، وهي أن الاقتصاد ليس ماكينة لضخ الأرقام والحديث عن الإنجازات، ولكنه أيضاً قلب ولحم ودم، فيجب أن يشعر بمعاناة الفقراء ويخفف ضغوط الحياة عنهم لتحقيق الأمن القومي بمفهومه الحديث.

مرت بالعالم فترات بلغ فيها الفقر والعوز أشده... فترات زمنية مات فيها الملايين من الجوع، وانتشرت الأوبئة الفتاكة التي ساهمت هي أيضًا في مآسٍ إنسانية مختلفة، وقد مرت بليبيا في الأربعينات والخمسينات أعوام مات فيها الليبيون جوعًا، خاصة عندما تقل الأمطار ويعم الجفاف؛ لأن المصدر الوحيد للزراعة هو مياه الأمطار. ثم انتعش العالم بعد الحرب العالمية الثانية، وبدأت عجلة الحياة تدب في أوروبا وأمريكا، واكتشف النفط في منطقتنا العربية، وكانت الطفرة النفطية الأولى في السبعينات، وها هي الطفرة النفطية الثانية نعيشها الآن...

لكن ظهر الفقر من جديد؛ وظهر بحدة وبانتشار كبير؛ وهو أبو الأمراض الأخرى الصحية والاجتماعية، فبسبب الفقر يعيش الفقراء عيشةً ضنكا في أماكن غير نظيفة، فتنتشر بينهم الأوبئة والأمراض المعدية، ويقعون فريسة أمراض مختلفة، وحيث إنهم لا يملكون مصاريف علاجهم يقبعون بالساعات؛ وأحيانًا بالأيام؛ يترددون على المصحات المجانية الرسمية، وفي بعض الدول العيادات التابعة للجمعيات الخيرية.

وإلى جانب الأمراض العضوية يصاب العديد من الفقراء بأمراض نفسية كردّ فعل طبيعي لما يعانونه من الحرمان، وهم يلاحظون أبناء عموماتهم يعيشون حياة رغدة بمعنى الكلمة.

إن الفقر؛ كما قلت؛ هو أساس العديد من الأمراض، وبسببه يحدث الجهل، خاصة إذا كان الفقراء لا يملكون قوت يومهم، فكيف يملكون القدرة على مواجهة مصاريف تعليم أبنائهم، بعد أن تخلت العديد من الدول عن شعار التعليم المجاني كحق لكل مواطن ومواطنة؟ هذا التخلي سيجعلنا نستمر في احتكار العلم والتعلم على الأسر القادرة فقط ويستمر العجز والفقر عند غير القادرين في الحياة المادية أو العلمية.

هذا السرد يجعلنا نصل إلى انعكاسات قضية الفقر على الجانب الاجتماعي للمجتمع، فمن البديهي؛ نتاجاً للعوز؛ سيذهب الأطفال في سن مبكرة للعمل، وندخل هنا تحت مظلة مساوئ إشكال عمل الأطفال - من الناحية النفسية السلوكية ومن الناحية الجسمانية العضلية - ويتم استغلال الأطفال في توزيع المخدرات وإتيان الرذيلة معهم؛ الرذيلة وفاحشة الزنا التي يكون غالباً سبب انتشارها الفقر والحاجة.. وتأتى بعد ذلك الجريمة والقتل والاعتصاب والسرقة، كلها أبناء شرعيون للوالد والجد الأكبر الفقير...

أليست هذه أقوى من أسلحة الدمار الشامل؟ بالعكس؛ أنا أرى أن أسلحة الدمار الشامل أرحم بالناس من آفة الفقر؛ فعلى الأقل تريحه من الحياة وتميته بسرعة البرق، أما الفقر فهو يعذبهم ويميتهم ميتة بطيئة بعد حياة مليئة بالأسى والأحزان.

ويبرز هنا تساؤل مهم..

لماذا برزت ظاهرة الفقر في هذه العشرية الأخيرة، خاصة في بعض الدول التي بالكاد تكفي مواردها مصروفاتها على شعبها؟ في اعتقادي الراسخ، وبدون أدنى شك، يرجع ذلك إلى: أولاً: ضياع الإيرادات المحققة للمجتمع، إما بصرفها في أوجه صرف لا تعود على أبناء المجتمع بتوفير حاجاتهم، أو بسرقتها ودخولها إلى جيوب الحذاق السراق.

ثانياً: افتقار المجتمع لأهم ميزان في الحياة، وهو حق تكافؤ الفرص الذي يجب أن يكون مكفولاً لدى الجميع، وبمعنى بسيط: أن يكون لكل مواطن الفرصة بالتساوي في التعليم والتدريب وضمان الحقوق الإنسانية والعدل أمام القضاء وحق فرصة العمل التي إذا تساوت في صورة تكافؤ الفرص.. فليس من المهم بعد ذلك أن يتفوق فلان على فلان؛ فهو تمايز طبيعي إذا كانت قاعدة الانطلاق متساوية للجميع؛ فربنا خلقنا غير متساوين: عضوياً وعقلياً، فبدون شك سيكون للمتميزين نجاحات أكثر من غيرهم.

لا يكفي أن تقوم الحكومات بتشخيص معدلات الفقر، ومواصفات الفقر، ولا يجب أن يقع الجدل حول من هو الفقير؟ وهل هو الذي دخله أقل من دولار يومياً أو أكثر؟ ولكن ينبغي أن تعود مشروعات المظلة الاجتماعية لحماية المواطنين من لهيب الفقر والغلاء.

لماذا لا ندعو إلى مؤتمر حول العدالة الاجتماعية في ليبيا، يقود إلى حوار مجتمعي حقيقي يحدد تصورات قابلة للتطبيق لحماية الفقراء، وإنقاذ الطبقات الشعبية والمتوسطة من الدخول إلى دائرة الفقر؟ وهل توزيع الثروة حل نهائي للمشكلة أو مسكن ستظهر تبعاته إذا انخفضت إيرادات النفط لأي سبب من الأسباب؟ الأمر فعلاً يحتاج إلى دراسة وحلقات حوار ونقاش من قبل المتخصصين والمهتمين.

وإذا انتقلنا إلى الصفحة الأخرى المتعلقة بالمصلحين وجهودهم نقول: إنه من طبائع البشر أن يضعف تأثير الوحي في قلوبهم بطول الأمد على عهد النبوة. ويستسلموا لشهواتهم وينساقوا وراء أهوائهم، لذلك فإن الله ينعم عليهم بما يحيي هداية النبوة فيهم، بأن يبعث منهم مجددين وأئمة ومصلحين يرثون الأنبياء بالدعوة إلى الإصلاح لما أفسده الناس ويكون هؤلاء هم حجج الله على الخلق.

والإصلاح في أي مجال من المجالات شأن لا يحسنه أو يجيده أي أحد، فله رجاله وله مواصفات وشروطه، والمصلح بالطبيعة لا يولد مصلحاً، ولكن هناك ظروف موضوعية وقدرات شخصية تساعد على تحقيق هدفه الإصلاحية.. وهو في ذلك يستجمع قواه العقلية وقدراته الفكرية، للتخطيط لبرنامج الإصلاح، وقد يظهر ذلك من خلال

معايشته للأخطاء والعلاقات الظالمة في محيط المجتمع ، وكثير من الإصلاحيين الناجحين كانوا فعلا يمارسون هذه الأخطاء ، ثم تابوا إلى الله ووهبوا علمهم وبقية حياتهم في دعوة الناس إلى إصلاح شأنهم والابتعاد عن السلوكيات غير السوية.

على أية حال ، يجب على الإصلاحي أن يكون قدوة في المهارة والمسلك لكي يقنع الناس ويهديهم إلى الصواب والانخراط في برنامجه الإصلاحي. فالإصلاحي هو من يسهم بعلمه ووعيه واجتهاده في تحرير العقل من الجمود الذي أصابه ؛ خاصة العقل العربي الذي راح في سبات منذ عدة قرون ؛ ويسهم ويشارك في إيقاظ وعي الأمة نحو التحرر والانعقاد من العبودية والظلم والجور ، ويبعث في أهله وناسه الروح الوطنية ، ويحيي فيهم حب الاجتهاد والالتزام ، ويحثهم على مواكبة التطورات السريعة في العلم والمعرفة ومسايرتها في حركة المجتمع وتطوره في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية.

وعلى الإصلاحيين العرب والمسلمين الصادقين في ليبيا وكل أنحاء الأمة العربية والإسلامية أن يسعوا جميعاً إلى تأسيس توجه ومدرسة شامخة قادرة على تجديد الفكر الإسلامي الحديث ، تنطلق فلسفتها من الكتاب والسنة ، كأساس ثابت ، وتسمح بالاجتهاد بما لا يتعارض

معهما، وأن ينبذوا الجمود والتقليد والانتقال من الركون والكسل الذهني والفتاوى الفقهية الجامدة، إلى روح ومحورية العقل، في فهم الأحكام وفقاً للكتاب والسنة.

وإبراز وجوه الاجتهاد في الفقه الإسلامي وتجديد المقال في التوحيد ينأتى من خلال رؤية جديدة تتجاوز الأدبيات السابقة التي كررت وكرست الخلافات بين الفرق والمذاهب الإسلامية؛ ليعاد الاعتبار إلى التوحيد من حيث كونه مفهوم صادق يدفع الإنسان بعيداً عن غياهب الظلمات والشرك والبدع إلى نور العلم والمعرفة.

إننا بحاجة إلى ثورة؛ ليست ثورة مسلحة وإنما ثورة فكرية ومعرفية ضد احتلال العقل والفكر بجيوش الأوهام والدجل والخرافات والإيديولوجيات المستوردة البالية المقيدة للفكر بل الممارسة للإرهاب والاستبداد العقلي، ورفض الرأي الآخر، ومبدأي الحوار وحق الناس في الشورى داخل مجتمعهم..

وإذا كان الإصلاحي سيخوض هذه المعارك فحتمًا سيواجه العديد من الصعاب وستحاك ضده العديد من المؤامرات، وسيكون له أعداء مثلما سيكون له أصدقاء، ولكن غالبًا ما يكون أعداؤه هم من أصحاب السلطة المستفيدين من الوضع الثائر عليه الإصلاحي، ولكن أصدقاءه غالبًا ما يكونون ممن نادوا معه لوقوعهم تحت الاضطهاد وشعورهم بالمعاناة التي يدعو المصلح إلى تخليص الناس منها.

نحن في أمس الحاجة إلى الإصلاحيين الملتزمين غير الساعين بدعواهم الإصلاحية للوصول إلى السلطة، وإن عرضت عليهم يرفضوها ويستمتروا في الدعوة لعملهم الإصلاحي، وهم الآن في مجتمعاتنا العربية الإسلامية بدعوا يظهرون.. علينا الالتفاف حولهم ودعمهم ومساعدتهم والعمل معهم لنشر هذه الصحوّة العربية الإصلاحية.

وختامًا أقول لمن هم في السلطة باختلاف مواقعهم: شجعوا شبابنا للمضي قدمًا نحو الإصلاح. وأذكرهم بأن الخليفة في عصر الإسلام الزاهر ليس بالمعصوم ولا هو مهبط الوحي، وليس من حقه الاستئثار بتفسير الكتاب والسنة، فليس في الإسلام سلطة دينية سوى سلطة الموعدة الحسنة والدعوة إلى الخير، والتنفيذ من الشر، والعقيدة طور من أطوار القلوب، يجب أن يكون أمرها بيد علام الغيوب؛ فهو الذي يحاسب عليها، وليس المخلوق.

من خلال هذا الجهد الإصلاحي.. تتجلى الأمور، وتقوّم الأخطاء، وينظم الاستغلال الرشيد للموارد، وتضيق الدائرة حول أخطبوط الفقر، ويبدأ إشعاع المجتمع السعيد.

## أزمة الغذاء... ومنطقة الخطر

الغذاء... أبرز ركائز الحياة البشرية على كوكب الأرض بعد الهواء والماء... وقد تحول هذه الأيام إلى أزمة كبيرة بعد إن أصبح توفيره في العديد من دول العالم؛ بل جُلّها؛ أمراً صعباً للغاية لبعض الجماعات الإنسانية والأسر، بل إن بعض الأفراد لا يجدون ما يقيم أودهم، مما أجبر «روبرت زوليك» رئيس البنك الدولي على إصدار نداء استغاثة محذراً من أن العالم يدخل منطقة خطر مخيفة ومهددة للسلم والأمن الاجتماعي العالمي، عارضاً على الأغنياء مجموعة تدابير للحد من هذه المشكلة والمساهمة في التخفيف عن فقراء العالم معاناة الحصول على الغذاء... ولقد سبق لرئيس البنك الدولي أن ناشد مجموعة الثمانية الكبار القيام بدورٍ في إنقاذ العالم من تلك الأزمة، ملوحاً بالكشف عن المزيد من الحقائق عن الجذور الفعلية لهذه الأزمة.

إن أزمة ارتفاع الأسعار التي تجتاح العالم اليوم - في تصوري - أزمة مفتعلة، وليست طبيعية، فلا يمكن أن تكون مثل «تسونامي» الصامت أو عاصفة عاتية، إن ما نشهده اليوم من ارتفاع في أسعار النفط وأسعار الغذاء بالفعل ليس أزمة طبيعية، بل إننا نشاهد ونعيش كارثة من صنع البشر، ولهذا يجب أن يصلحها البشر.

ولقد أُعدت ورقة قدمت للدول الثمانية الكبار - سبب الأزمة -  
تطلب هذه الورقة من تلك الدول العمل الجاد من أجل الحد من هذا  
الغلاء، والتكاليف المتعمد للأسعار، وإيقاف هذه الحرب الطاحنة  
التي يضيع فيها فقراء العالم أفراداً وجماعات ودول... وأيضاً طلب  
من هذه الدول أن تدفع عشرة مليارات من الدولارات لبرنامج الغذاء  
الدولي لمواجهة أزمة ارتفاع أسعار الغذاء على المدى القصير.

إن ما يحدث اليوم - في تصوري - اختبار حقيقي للنظام العالمي فيما  
يتعلق بقدرته على مد يد العون للفئات الأكثر ضعفاً وفقراً.. ومحذراً  
في الوقت نفسه من أنه اختبار لا يتحمل النظام العالمي الفشل فيه،  
منوهاً إلى الدور والمساهمة الكبيرة التي يجب أن يقوم بها كبار  
المنتجين في البترول والغاز في العالم أيضاً.

ولو تدبرنا أزمة الغذاء العالمية الآن نجد أن ارتفاع أسعار الوقود قاد  
بدوره إلى ارتفاع التكاليف الخاصة بالمنتجات الزراعية والصناعية  
وانخفاض في مخزون المواد الغذائية، بالإضافة إلى التوسع في استغلال  
مساحات من الأراضي الزراعية في إنتاج محاصيل لتدخل في إنتاج  
الوقود الحيوي، لو تدبرنا كل ذلك لعلمنا أنها من صنع الإنسان..  
وأن ارتفاع سعر الوقود صاحبه انخفاض مخطط في سعر الدولار  
لضرب ارتفاع اليورو لرواج المنتج الأمريكي الأرخص الآن في السوق.

إن الموقف يحتاج إلى وقفات محلية وإقليمية وعالمية جادة للتصدي لتلك المخططات التي تتلاعب بأقوات الفقراء، وأهمها على سبيل المثال وليس الحصر:

– أولاً: شبكات الأمان، ونعني بها دعم شبكات الأمان الغذائية مثل دعم وبعث برنامج لتوزيع الغذاء في المدارس، وتوفير وجبات غذائية مخفضة للعمال والموظفين في أماكن العمل، وهى محاولات جادة أثبتت فاعليتها تاريخياً عندما مر العالم بمثل هذه الأزمة في تاريخه المعاصر، وكانت مدارسنا تقدم وجبة غذائية للتلاميذ خاصة في المدارس الابتدائية.

– ثانياً: توفير الدعم الكامل لبرامج الغذاء على المستوى المحلي، والمساهمة في المعالجات الإقليمية والعالمية، والمساهمة الحكومية في دعم البذور والأسمدة اللازمة للوفاء باحتياجات المزارعين في مواسم الزراعة، وإجراء البحوث والدراسات الزراعية ومضاعفة الإنفاق على هذه البحوث، وتوجيه المزيد من الاستثمارات في مجال الزراعة.

– ثالثاً: الوصول إلى نظام تجاري عالمي فعال يتم من خلاله تجنب الأزمات في المستقبل، ومن هذا المنطلق يتحتم إعادة النظر في مباحثات منظمة التجارة العالمية «جولة الدوحة» المتعلقة بالدعم الزراعي وإلغاء التعريفات الجمركية في المواد الغذائية عالمياً، وفتح أسواق توفر الغذاء.

– رابعاً: العمل الجماعي : وتتعلق تلك الخطوة بالعمل الجماعي الدولي لمواجهة الأخطار العالمية... فتحديات الطاقة والغذاء والمياه يمكنها أن تكون محركات لاقتصاد العالم وأمنه. وتشمل تلك الخطوة: المشاركة في المعلومات المتعلقة بالمخزون الوطني من المواد الغذائية، والأسعار العالمية ومحدداتها، والسعي لعقد اتفاق بين المجموعات العالمية ومجموعة الثمانية لإقامة نظام تبادلي؛ وذلك لتوفير وتخزين المواد الغذائية لاستعمالها بفاعلية أكثر في الحالات الإنسانية، ويجب أن تسعى لهذا المشروع الدول النامية؛ لأنها الأكثر احتياجاً له.

وهكذا يتم التفكير في العديد من السيناريوهات والحلول وإخراجها الأدرج ليكون لها تأثير مباشر في حل الأزمة.. فلم يبق للبشرية سوى انتظار تحويل خطوط الكلمات التي على الورق إلى خطوط فعلية للاهتمام بالدعم الغذائي، وخفض الأسعار العالمية.